ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر

أ.م. رايس فضيل

كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير/ جامعة تبسه/ الجزائر

مستخلص البحث

عرف الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة تراكم كبير للموارد النقدية الناتجة أساسا من تصدير المحروقات، ونظرا لمحدودية القدرة الاستيعابية فإن الأمر يتطلب القيام باستثمار امثل لهذا الريع الناضب وتعد الصناعة القطاع ذو الأولوية لهذا الاستثمار. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى التراكم في الموارد النقدية،والأضرار التي يمكن أن يلحقها بالاقتصاد الوطني، وكيف يمكن لبرامج التصنيع الناجحة أن تمكن من استغلال هذا الريع وتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد متنوع.

المقدمة

في الجزائر تثار إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطيةو التي تظل معطلة، خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد و توسيع قدرته الاستيعابية، فمنذ العام ٢٠٠٠ ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول الخارجية لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيراً بالغاً في الوضع النقدي،وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطةو غير مستغلة لدى الجهاز المصرفي، وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيس لهذا الفائض النقدي.

بناءاًعلى ماسبق تتجسد مشكلة البحث في تو افر فائض نقدي غير مستغل ناتج أساساً عن اختلالات في الاقتصاد الوطني تتعلق بعملية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإنتاج وتوليد الدخل، بالإضافة إلى عدم بلوغ السياسة الاقتصادية المنتهجة الدور اللازم لتمويل الاقتصاد و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، الأمر الذي يبعث على السعي لوضع سياسة ملائمة قصد تصحيح هيكل الاقتصاد من خلال البدء في مشاريع صناعية لتنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً و زيادة تنافسية الاقتصادو استغلال أحسن للموارد المتاحة.

والحال هذا، تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية معرفة مصادر الفائض النقدي الحالي، والوقوف عند أهم مكوناته وتحديد أهم المؤشرات الدالة على تراكم السيولة النقدية في الاقتصاد، وللإشارة يتم الاعتماد على هذه المؤشرات في صياغة إستراتيجية صناعية كون التصنيع أهم المداخل لزيادة تنويع الاقتصاد و تحقيق النمو الاقتصادي.

في الجانب البحثي تعرضت العديد من الدراسات لهذه الظاهرة في خارج وداخل الوطن. ومن الدراسات الغربية[١] ما دار حول الموضوعدراسات حول تجربة النرويج في الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية،وكيف تمكن هذا البلد من بناء قاعدة صناعية متطورة. أما في الدول النامية كانت هناك العديد من الدراسات[٢] في هذا المجال أجريت لتوضيح الأثر السلبي لتراكم الموارد النقدية الناتجة عن تصدير المواد الأولية، ويطلق على هذه الظاهرة بتناقضات الوفرة. في الوطن العربي فقد أنجزت عدة دراسات[٣] تناولت كيفية استغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط، وتوصلت في مجملها إلى ضرورة القيام ببرامج تصنيع لتنويع الاقتصاد.

أما على مستوى الوطن فقدقامت العديد من الدراسات لوصف و تحليل هذه الظاهرة على فترات مختلفة، ومن أهمها ماتعرض[٤] للأنموذج التنموي الذي تبنته الجزائر مع نهاية عقدالسبعينات و المعروف بأنموذج الصناعات المصنعة، وخلال العشر سنوات الأخيرة قدم المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عام ٢٠٠٥ تقريراً[٥] يشرح فيه أهم الأسباب التي أدت إلى تراكم

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الموارد النقدية و اقترحت الدراسة أن أهم طريقة للحد من الأثر السلبي لهذه الظاهرة في الاقتصاد هي تنويع الإنتاج.

ومن الواضح فإن الهدف من هذه الدراسة المتمثل في تحليل العوامل التي تتسبب في وجود هذا الفائض النقدي و الطريقة المثلى لاستغلال هذه السيولة، يتحقق باستخدام أسلوب معالجة يتلاءمع طبيعة الموضو ع، ذلك من خلال تقسيمه إلى محورين، يتناول الأول، أهم العوامل المسببة للفائض النقدي، أما الثاني، فيخصص لصياغة إستراتيجية تصنيعية مناسبة لاستغلال هذه السيولة و تنويع الاقتصاد الوطني إنتاجياً.

أولاً- تشكيل الفوائض النقدية في الجزائر (الريع النفطي)

كأي اقتصاد منفتح على الخارج تؤثر التغيرات الخارجية تأثيراً كبيراً في الوضع النقدي المحلي في الجزائر. وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كلياً على قطاع المحروقات. كما أن طبيعة النظام الذي كان سائداً وتحوله إلى نظام السوق أفرز العديد من التغيرات مما استدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض ٩٠- ١٠ المتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد[٦].

وتعد المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨[٧] من المدد التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات، خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع منذ عام ٢٠٠٠[٨]،و التي وصلت إلى أقصاها عام ٢٠٠٧[٩]، وقد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة، إذ ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية، فضلاً عن القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

خلال هذه المدة تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكون

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية، فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه المدة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية[١٠] و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من (١٢) مرة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، فقد انتقلت قيمة المجمع من

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٧٧٥.٩) مليار دج في العام ٢٠٠٠ إلى (١٠٢٤٦.٩) مليار دج في العام ٢٠٠٨. وحسب تقارير بنك الجزائر[١١] حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كونه مصدر رئيس للإصدار النقدي الكتلة النقدية خاصة منذ سنة ٢٠٠٥. من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال المدة نفسها حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الادخار المالية من طرف الخزينة، ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعد الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ عام ٢٠٠٤، ويسهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي[١٢]. فضلاً عن ماسبق فإن مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية كانت متذبذبة، ففي عام ٢٠٠٠ مثلت الموجودات الخارجية الصافية (٣٨.٦)% من الكتلة النقدية وارتفعت إلى (٨٥.٥)% في عام ٢٠٠٤ لتتجاوز ابتداء من عام ٢٠٠٥ نسبة (١٠٠)% إذ وصلت سنة ٢٠٠٨ إلى ١٤٧.٣%. ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل وإختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ عام ٢٠٠٥ يعد هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية. وبناءا على ما سبق فإنه مع الانتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية وتراكم احتياطات الصرف تعد الموجوداتالخار جية الصافية المصدر الأساس للفائض النقدي.

من ناحية أخرى يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم ونوع الودائع، فخلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) تضاعفت الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية ستة مرات، إذ أن مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية تغيرت عبر السنوات على النحو الآتي: لم تتجاوز في عام ٢٠٠٠ (٢٣,١١)% وبلغت (٤٢.٦٢)% في عام ٢٠٠٨. ومن جهة أخرى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع زيادة ملحوظة (٤٩.٨)%، (٥٦.٧)% و (٥٧.٧)% في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي مما يدل على توافر سيولة كبيرة لدى البنوك. وقد كان ارتفاع المكونات الأخرى وهي العملة في التداول والودائع لأجل أقل حدة خلال نفس المدة.

وتعبر هذه التغيرات على أن هناك تذبذب في الطلب على النقود ويتضح ذلك في التغير الكبير لحجم الودائع تحت الطلب، وبالتالي على البنك المركزي الاهتمام أكثر بالمجاميع الأقل تذبذبا والتي يمكن التنبؤ بها رغم أن العملة في التداول كمكون أساس للكتلة النقدية لم تكن متذبذبة خلال مدة الدراسة كما هي الحال للودائع تحت الطلب، إلا أنها تعد مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج. ويعبر هذا الوضع على أن هناك فوائض نقدية ضخمة بكل المعايير نتجت عن اختلالات في الاقتصاد الوطني تسهم في توليد هذه السيولة وفي الوقت نفسه تمثل عائقا أمام استغلالها.

ثانياً – أثار فائض السيولة في سير السياسة النقدية

لقد أفرز تراكم الموارد المالية لدى البنوك وضعا مميزا إذ تجاوزت منذ عام ٢٠٠١ القروض الداخلية (حقوق على الدولة وقروض للاقتصاد)، ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلي للسيولة في السوق النقدية. ومع وجود هذا الفائض النقدي الكبير يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) دون الهدف المتوخى (استغلال كامل الموارد المتاحة) عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض. وقد نتج عن هذا الوضع تراكم نقدي ضخم في شكل ودائع وبالمقابل هناك حركة بطيئة في منح القروض[١٣]

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مثلما هو موضح في الجدول (٢). معبراً عنه بالموارد التي تتلقاها البنوك في شكل ودائع D وما تمنحه من قروض C كاستخدامات لهذه الموارد.

يلاحظ من بيانات الجدول نفسه أن هناك فوائض في الودائع على مدى المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وهو مايفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وحسب محافظ[١٤] بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة. وباعتماد ٢٠٠٣ سنة أساس يكون الرقم القياسي للسيولة لعام ٢٠٠٨ (٤٦٥.٦٣)% ويرجع كل ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على استغلال هذه الموارد، فضلاً عن غياب سوق مالية تساعد على ذلك.

ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية في التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداء من العام ٢٠٠٦ ثلاث وسائل للسياسة النقدية و التي تتمثل في[١٥] سياسة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر وسبعة أيام (وسيلتي السوق). التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة في عام ٢٠٠٥) ثم سياسة الاحتياطي الإجباري.

للإشارة فإن العوامل الأساسية المسببة للسيولة هي: الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، و ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر، فضلاً عن التداول النقدي خارج البنوك. وباختصار يثبت التغير في حجم السيولة وكذا طريقة تعامل بنك الجزائر مع هذا الوضع عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المسطرة لها من خلال قانون النقد والقرض وأهم هدف هو تنويع الاقتصاد الوطني.

ثالثاً – التصنيع كمدخل لاستيعاب الفوائض النقدية

حققت الجزائر أهم قفزة صناعية مع نهاية السبعينات، عندما تم انتهاج الأنموذج المعروف في ذاك الوقت "الصناعات المصنعة"[١٦]؛ و الذي يقوم على فكرة أن تحقيق التنمية و التقدم يقوم على قاعدة صناعية متمثلة أولاً في

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الصناعات الثقيلة، إلا أنه لم يستمر بسبب تدهور أسعار المحروقات خلال سنوات الثمانينات مما أضطر الدولة إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي بالكامل، ومنذ ذلك الحين لم يعرف الاقتصاد الوطني الاستقرار المنشود، ومما زاد في تفاقم الوضع الأحداث التي عرفتها البلاد خلال عقد التسعينات و انعكاساتها السلبية على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، كما تميزت هذه المدة أيضا بتراجع كلي للدولة على الاستثمار في المجال الصناعي،وإصدار قانون الخوصصة سنة ١٩٩٦[١٧]، فضلاً عن تطبيق الدولة لبرنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي[١٨] خلال المدة ١٩٩٤-١٩٩٨ التي كان الهدف منها هو إزالة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وبحلول سنة ١٩٩٩ دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة لها خصوصيات مختلفة عن كل المراحل السابقة، فأسعار المحروقات بدأت بالارتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطيات الخارجية، فضلاً عن بداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي سنة ٢٠٠١[١٩]، و هو برنامج يقوم على إنفاق الدولة في تطوير وإنشاء هياكل البنية التحتية و الذي كان الهدف منه في النهاية هو زيادة الطلب و التشغيل، ثم تم تدعيم هذا البرنامج سنة ٢٠٠٥ ببرنامج إنعاش النمو، وكل من البرنامجين كان عبار ة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات، ولم يكن استثمار إنتاجي. بالمقابل خلال مدة تطبيق البرنامجين المذكورين آنفاً كانت هناك لاختلالات هيكلية تميز الوضع الاقتصادي إذتبين المعطيات المتو افرة أن الخلل الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي مستمر ومتزايد و ذلك بتهميش كل من الزراعة و الصناعة في تكوين الدخل الوطني،و الاعتماد كلياً على الخارج في تأمين الاحتياجات الغذائية و الصناعية[٢٠] للاقتصاد و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٣): الميزان التجاري للسلع الغذائية والصناعية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) (مليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المـــــواد الغذائية	-٢٣٣٦	-٢٣١٦	-٢٥٣٧	-٤٦٢٥	-٦٦٣١	-٨٤١٦	-٨٤٨٤	-١٠٠٧٠	-١٥١٩٩
المـــــواد نصـــــف المصنعة	-١٢٤٣	-١٣٣٤	-١٧٨٣	-٢٣٦٧	-٢٩٩٠	-٣٤٣٢	-٤١٠٦	-٦١١٧	-٧٦٣٧
التجهيـزات الصناعية	-٢٧٢٩	-٢٣٥١	-٤٠٩٦	-٢٤٦٩	-٣٣١٩	-٣٥٢٠	-٣٧٢٧	-٤٨٦٢	-٧٧٢٩
لميـــــزان التجـــــاري الكلي	١٢٣٠	٩٦١٠	٦٧٠٠	١١١٤ .	١٤٢٧ .	٢٦٤٧ .	٣٤٠٦ .	٣٤٢٤ .	٤٠٦٠ .

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

بالمقابل هناك فائض مالي ضخم داخل الاقتصاد متمثل في:

- تراكم كبير للسيولة لدى الجهاز المصرفي و عدم قدرة هذا الجهاز على تحويل هذه الموارد إلى استثمار منتج.
- فائض مالي ضخم في موازنة الدولة، إذ أصبحت الخزينة دائنا صافيا لمجمل النظام المصرفي.

أمام هذا الوضع فإن برامج الحكومة المتمثلة في الإنفاق المتزايد و الاستمرار في برامج الخوصصة، سيكون لها أثر في الاقتصاد يتمثل في زيادةالطلب، دون مراعاة جانب العرض ومن شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى استخدام غير كفء للموارد المالية وزيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وبالتالي يجب التوفيق بين جانبي العرض و الطلب لتفادي أي تدهور للاقتصاد.

إن جانب العرض الكلي في الاقتصاد الوطني ضعيف جدا ومختل هيكليا، ويضم هذا العرض السلع و الخدمات بكل أنواعها، فنجد أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الصناعة هذا من جهة ومن جهة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أخرى فرغم الموارد المتاحة في المجال الفلاحي[٢١] والصناعي مازال الاقتصاد الوطني يعاني تبعية نحو الخارج في هذا المجال.

جدول (٤): مساهمة الصناعة و الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المحروقات	٣٩,٤	٣٣,٩	٣٢,٧	٣٥,٦	٣٧,٧	٤٤,٣	٤٥,٦	٤٣,٥	٤٥,٣
الصناعة	٨,٤	٧,٣	٧,٥	٦,٨	٦,٤	٥,٦	٥,٢	٥,١	٤,٧
الفلاحة	٧,٢	٩,٧	٩,٢	٩,٨	٩,٤	٧,٧	٧,٥	٧,٥	٦,٤

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

لتغيير هذا الوضع الصعب يتطلب الأمر صياغة إستراتيجية اقتصادية وطنية للنهوض بالتنمية من الداخل[٢٢]، تهتم بجانب العرض وتنميته كما ونوعا و هذا بالاعتماد على الفوائض النقدية المتوفرة، إذ تشير المعطيات المتوافرة إلى أن سيولة الاقتصاد[٢٣] في تزايد عبر السنوات لذا من الضروري التعجيل في توظيف هذه السيولة بشكل منتج.

جدول (0) : معدل سيولة الاقتصاد[٢٤]

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل سيولة الاقتصاد (%)	٤٩.٣	٥٨.٠٥	٦٤.٠١	٦٣.٦٩	٦١	٥٥.٤	٥٦.٧	٦٣.٧	٦٣	٧٠.٨

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

رابعاً – محاور الإستراتيجية المطلوبة

تقوم الإستراتيجية المطلوبة على أربع مبادئ أساسية لتغيير الوضع، المبدأ الأول: تحديد نقاط الضعف، المبدأ الثاني: تحديد نقاط القوة، المبدأ

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الثالث: تحديد الرؤية المستقبلية، المبدأ الرابع: تحديد دور الدولة في المرحلة القادمة.

بالنسبة لنقاط الضعف كثيرة و أهمها: عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلاً عن تخلف كبير للجهاز المصرفيو عدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية، ونقطة الضعف الأخرى و المؤثرة أكثر هي عدم وجود إرادة سياسية لتغيير الاقتصادو التخلص من التبعية لريع المحروقات. بالمقابل فإن نقاط القوة تتمثل أساسا في: امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل و المهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه، بالإضافة إلى توفر موارد طبيعية وبشرية متنوعة، و الجانبالمهم الأخر هو وجود سوق محلية و خارجية واعدة مما يساعد على امتصاص أي إنتاج. أما الرؤية المستقبلية فتتمثل في بناء اقتصاد وطني متنوع مع استغلال كفؤ ومنتج للموارد النقدية المتاحةو التي سوف تتاح و الوصول إلى اكتفاء شبه ذاتي في المجال الغذائي و الصناعي. أما في ما يتعلق بدور الدولة في هذه الإستراتيجية فهو دور تنموي منتج، وبدل الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية، يجب تأميم هذه المؤسسات وتقديم الدعم و الحماية لهذه الأخيرة مع مراعاة الكفاءة و الإنتاجية، وبالمقابل يمكن إيجاد مناخ اقتصادي لقطاع خاص من دون خوصصة، وذلك بإصدار قوانين و تشريعات تساهم في بناء كيانات خاصة مع تسهيل التمويل و توفير الحوافز لهذه الأخيرة لممارسة دورها التنموي.

إن قيام الدولة بالإنتاج هو الحل لبناء قاعدة صناعية للانطلاق[٢٥]، حيث في حالة الجزائر الدولة هي المالك الوحيد للريع النفطي الذي يعد رأسمالاً ينتظر الاستثمار، وبدل الاستمرار في متراكمة هذا الفائض يجب صياغة سياسة اقتصادية[٢٦] لاستغلال الفرص المتاحة للإنتاج لتفادي التآكل التدريجي لهذه الثروة النقدية بسبب التضخم.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إن المدخل الأساس لتنويع الإنتاج يتمثل في التصنيع[٢٧] ولابد من الشروع في مجموعة من الصناعات الجريئة على المستوى العالمي تساهم في زيادة وتنويع الدخل، مع الأخذ بالحسبان التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تمتلك فيها الجزائر مزية نسبية تنافسية، وفي هذا المجال فإن أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة، فضلاً عن تحويل المواد الطاقية[٢٨] إلى منتجات تامة الصنع بدل تصديرها على شكلها الخام كأن يتم التركيز على الكيمويات المتخصصة و الناعمة، إذ يساعد ذلك على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات مما يساعد على زيادة التوظيف، وهنا تبرز صناعة البتر كيمياويات كونها صناعة إستراتيجية على الأقل في المدى المتوسط كون الجزائر تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه الصناعة، فبينما تضيف صناعة التكرير للناتج المحلي الإجمالي نحو (٣) دولار للبرميل، فإن القيمة المضافة لصناعة البتر كيماويات ترتفع إلى (٢٦) دولار في مرحلة المنتجات الأساسية كالإثيلين والبروبيلين، وإلى (١٣٢) دولار في المنتجات الوسيطة، و أكثر من (٢٦٠٠) دولار إذا حول برميل من البترول إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر[٢٩]. فالمواد الأولية متوافرة فضلاً عن توافر فائض نقدي ضخم بانتظار التخصيص.

وكون الجزائر من الدول التي تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي و الذي يعد مصدر مهم للطاقة، وهذا الأخير يساعد على قيام العديد من الصناعات مثل: صناعة توليد الكهرباء، وتحليه المياه، وتكون الاستفادة من الغاز أكثر كلما أمكن نقل هذه الصناعات إلى مصدر الغاز و ليس العكس[٣٠]،ولنجاح هذا النوع من الصناعة و هي الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، يجب تنمية قدرات مرافقة وهي القدرات الإدارية والتجارية و التقنية.

يساعد قيام هذا النوع من الصناعات على التوسع في صناعة الغاز الطبيعي وتشغيل أكثر لليد العاملة ويزيد من القدرة الاستيعابية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

للاقتصاد[٣١]، كما أن ذلك يساعد على قيام صناعات جديدة مترابطة ومتكاملة، والأهم من ذلك كله هو أن نجاح هذا النوع من المشاريع يساعد على تغيير العقلية الريعية السائدة إلى عقلية استثمارية منتجة[٣٢].

فضلاً عن قيام هذا النوع من الصناعات بالاعتماد على الغاز الطبيعي الذي له استخدامات عدة، مثل: استخلاص المكثفات، فصل سوائل الغاز التي يسهل تخزينها وتصديرها مقارنة بالغازات الخفيفة، فصل الإيثين والاستفادة منه في صناعة البتر كيماويات، فضلاً عن أن غاز الميثين الناتج يصعب نقله في حالته الغازية ويستفاد منه في صناعة الأسمدة وصناعة الحديد و الصلب وصناعة الإسمنت كما يمكن أن يستخدم بديلاً عن الديزل و النفط الخام في توفير وقود محطات توليد الكهرباء وتحليه المياه وكلها صناعات إستراتيجية، من حيث أنها تدعم البنية الأساسية. مما سبق يتضح أن الغاز الطبيعي يعد مؤثر بشكل مباشر وفعال في حجم الإنتاج الصناعي ومساهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوعه.

من الصناعات الأخرى التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية صناعة الزجاج، فكل مزيةالمؤهلات اللازمة لقيام هذه الصناعة متو افرة، فضلاً عن أن هناك العديد من الطر ائق لإقامة هذا النوع من الصناعة، فيمكن إقامة هذه الصناعة في الصحراء حيث المادة الأولية ومصدر الطاقة متو افران، أو إقامة هذه الصناعة داخل مجمع يضم صناعات أخر ى للاستفادة بشكل مشترك من الطاقة.

وبما أن الدولة هي المالكة للقوة الشرائية المتو افرة فإن الإستراتيجية الأنسب هي الاستفادة من التطور الذي وصلت إليه الشركات العالمية في هذا المجال، و الطريقة المتبعة في هذه الحالة هي شراء حصة معتبرة من أسهم هذه الشركة في الأسواق المالية الدولية[٣٣] للتمكن من توجيه نشاط هذه الشركة إلى الداخل والقيام بإنجاز مركز للبحث و التطوير في الداخل وامتلاك التقنية[٣٤]، و بذلك تكون الفوائض النقدية المتراكمة التي تم تحصيلها

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

في الخارج قد تم إنفاقها في الخارج، بحيث خرجت مادة أولية وبالمقابل دخول رؤوس أموال إنتاجية تضم: رأس مال مادي، ومعرفة تقنية، ويؤدي ذلك كله إلى تعظيم الاستفادة من ريع المحروقات.

نوع آخر من الصناعات مهم للاقتصاد الوطني ويجب التفكير فيه لاستغلال الفوائض النقدية المتاحة، صناعة الإلكترونيات[٣٥] فهي تعد صناعة مؤثرة نظرا لضخامة حجم الطلب والإنتاج و تناميهما السريع، وضخامة اليد العاملة، فضلاً عن أن هذه الصناعة تؤثر في فاعلية وإنتاجية القطاعات الأخرى، وبالتالي فكل المؤهلات متوافرة.

ولضمان حماية حقيقية لاستثمار هذه الأموال يجب على الدولة[٣٦] أن تتدخل لحماية هذه الصناعات من المنافسة الأجنبية، وتتخذ الحماية عدة أشكال: الحماية الجمركية[٣٧]، سياسة سعر الصرف تكون مشجعة للصادرات ومخفضة للاستيرادات[٣٨]، تقديم الدعم المالي المنتج والمراقب[٣٩]، تقديم التحفيزات كان يتم بناء مجمعات[٤٠] أو مدن صناعية لكي يكون هناك نوع من الترابط بين الصناعات وتسهل مراقبتها، تمويل مشروع جامعة حكومية للقيام بالدراسات و البحوث المتخصصة لدعم الصناعة. وفي الأخير يمكن القول أن هذه الإستراتيجية وإن كانت طموحة فهي واقعية وقابلة للتحقيق.

Oil Rent And The Problem of Industrialization In Algeria

By: Rayyas Fatheel
Asst. Professor in College of Economics And Administration sciences
University of Tebsa (Algeria)

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Abstract

During the recent years, economy of Algeria had faced a huge accumulation of monetary resources made basically from exporting burnings. Due the limitation of capacity and this needs to have an excellent investment for such short-life incoming and industry is being considered the prime sector for this investment.

This study tries to explain the scope of accumulation in monetary resources and damages in which the national economy might cause and how successful programs of industrialization be able to exploit this incomings and transforming the national economy into varied economy.

الهوامش والمصادر

(١) للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى

–بـن إيفـرت و آخـرون، إدارة الثـروة النفطيـة، التمويـل والتنميـة، صـندوق النقـد الدولي، واشنطن، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- مايكل هوبكنز، السياق الاجتماعي- الاقتصادي الكلي والتحديات فيما يتعلق بإدارة المواد الهيدرو كربونية بفعالية، الاجتماع الرفيع المستوى لدولة قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الكندية للتنمية الدولية بشأن استخراج النفط والغاز: تبادل الخبرات والدروس المستفادة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٧.

(٢) للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى

- Shachs, J., and A. Warner. Natural Resource Abundance and Economic Growth. Development Discussion Paper ٥١٧a. Harvard Institute for International Development, Cambridge, MA.

http://www.cid.harvard.edu/ciddata/warner_files/natresf٥.pdf

- Lange G.-M, and M. Wright, Subtainable Development in Mineral Economies: the Example of Botswana, Environment and Development Economics ٩ (٤): ٤٨٥-٥٠٥.

http://www.ceepa.co.za/dispapers/botswana_sustain.pdf

- ليزلي ليبشيتز، بين هبة الحاضر و عد المستقبل: سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية، مدونة صندوق النقد الدولي، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. http://blog-imfdirect.imf.org/bloggers/leslie-lipschitz

(٣) من بين أهم هذه الدراسات

- طه عبدالعليم طه، النفط والتصنيع في العالم العربي، بحوث ومناقشات الندوة، تحرير: رجاء عبدالرسول حسن، أحمد حسن إبراهيم ، معهد التخطيط القومي بالقاهرة ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصاديةو الاجتماعية، ١١-١٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.
- محمد سالم سرور الصبان، عائدات النفط المرتفعة... هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية الخليجية؟ مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد ٣٠، العدد ١١١، ٢٠٠٤.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع ! أم ضياع لفرص التنمية؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.
-حسين عبدالله و آخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مراجعة وتقديم: منذر الشرع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧.
-كلاوس إندرز و أرال ويليامز، المملكة العربية السعودية: إدارة الثروة النفطية، نشرة صندوق النقد الدولي، ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.
www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/٢٠٠٨/car٠٩١٩٠٨aa.pdf

(٤) للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى

-M. E. Benissad, Essaies d'analyse Monétaire, office des publications universitaires, ALGER, ALGERIE, ١٩٧٤.
-Mourad goumiri, l'offre de monnaie en Alger, collection économie, ENAG/EDITION, Alger, ١٩٩٣.

(٥) نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصاديو الاجتماعي، (الجزائر، ٢٠٠٥).

(٦) للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: محمد الشريف المان، الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الاقتصادية الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص ص ٤٢٠-٤٣٢.

(٧) تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي، أمام المجلس الشعبي الوطني تطورات الوضعية لمالية والنقدية في الجزائر، أكتوبر ٢٠٠٨.متو افر على الموقع:
http://www.Bank-of-algeria.dz/communicat.htm

(٨) نفس المرجع السابق.

(٩) RAPPORTS ٢٠٠٨, ٢٠٠٧, ٢٠٠٦, ٢٠٠٥, ٢٠٠٤, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria. Cite ;
http://www.bank-of- algeria.dz/rapport.htm.
(١٠) RAPPORTS ٢٠٠٨, ٢٠٠٧, ٢٠٠٦, ٢٠٠٥, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(١١) RAPPORTS ٢٠٠٦, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

(١٢) النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر ٢٠٠٩، والتقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة ٢٠٠٣.

(١٣) RAPPORTS ٢٠٠٨, ٢٠٠٧, ٢٠٠٦, ٢٠٠٥, ٢٠٠٤, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

(١٤) RAPPORTS ٢٠٠١, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

(١٥) RAPPORTS ٢٠٠٣, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

(١٦) هذا المصطلح أتى به أستاذ جامعة غرونوبل وهو جيراردي برنيس وقد أثرت أرائه إلى حد بعيد في كثير من نخب البلدان النامية. وهو من الداعين إلى البداية بالصناعات الثقيلة و الكثيفة الرأسمال من أجل تأمين انطلاقة تصنيعية ناجحة. راجع: جورج قرم، التنمية المفقودة (دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨١، ص ص: ١٣-١٤.

(١٧) لمزيد من التفصيل حول قانون الخوصصة في الجزائر أنظر : القانون رقم ٨٨-٢٥ المؤرخ في ١٢ جويلية ١٩٨٨ المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

(١٨) يمكن الرجوع إلى:عبدالعزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الاقتصادية الخاصة بالتخطيط، الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥)، ص ص ٦٧- ٧٠.

(١٩) تم رصد مبلغ: حوالي ٧ مليار دولار، (٥٢٠ مليار دج).

(٢٠) أبسط مثال على ذلك أن استخراج النفط وتصنيع منتجاته يقتضي استيراد سلع رأسمالية تسلب الدولة المنتجة له جانبا مهما من عائداته.

(٢١) الفوائض النقدية والأمن الغذائي في الجزائر موضوع بحث مستقل.

(٢٢) تعرف التنمية من الداخل بأنها جهد محلي خلاق لتشكيل الهيكل الإنتاجي. للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Sunkel. D, Development from Within: Toward a Neo structuralist Approach , for Latin America, Lyme Rinner Publishers, Boulder and London, ١٩٩٣, p ٤٦.

(٢٣) بالرغم ارتفاع هذه النسبة والتي تدل على درجة نقدية الاقتصاد إلا أنه من الخطأ تحليلها بمعزل عن تحليل هيكل الكتلة النقدية وكذا هيكل الناتج المحلي الخام.

(٢٤) البحث عن السيطرة على الكتلة النقدية يترافق عادة مع مراقبة معدل السيولة النقدية. هذا المعدل هو عبارة عن نسبة حيث يكون البسط عبارة عن مجمع نقدي، وفي المقام يكون مجمع اقتصادي، غالبا ما يكون الناتج المحلي الإجمالي، هذه العلاقة مهمة تحديدا لأنها تسمح بدراسة تطور سيولات الاقتصاد وتقدير المخاطر التضخمية التي ترجع إلى احتمال تحويل الادخار السائل إلى أموال جاهزة نقدية.

(٢٥) مثال على ذلك بعض الدول الخليجية حيث تقوم الدولة بالإنتاج نظرا لامتلاكها الموارد المالية.

(٢٦) يتعين نقل اهتمام السياسات الاقتصادية الكلية من التركيز على التثبيت المالي إلى تشجيع النمو الاقتصادي والاستثمار والعمل ويطلق على هذا المنهج: الإقتصادات الكلية لصالح التنمية،و هذا يتطلب تمييزاً واضحاً بين ماهو مجرد إنعاش اقتصادي وبين توليد قدرة إنتاجية إضافية. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

French- Davies, R, The need for home grown development strategies. International poverty centre, in Focus, UNDP, Brasilia, Brazil, ٢٠٠٥, p: ٠٧.

(٢٧) إن الصلة بين نمو الناتج ونمو قطاع الصناعات التحويلية تعرف بقوانين النمو لدى كالدور، وتستند حجته في أن التصنيع هو محرك النمو إلى:

- نمو الإنتاج الصناعي بخطى سريعة يعمل على تسارع معدل نمو إنتاجية اليد العاملة داخل الصناعات التحويلية.
- النمو الكبير في قطاع التصنيع يعمل على تسريع معدل النمو في إنتاجية اليد العاملة خارج قطاع الصناعة.

للمزيد يمكن الرجوع إلى: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير أقل البلدان نموا، تطوير القدرات الإنتاجية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢٨) حجم السوق العالمية لهذه المنتجات سنة ٢٠٠١ بلغ (١,٧) تريليون دولار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٢٩)حسين عبدالله و آخرون، الفوائض المالية العربيةبين الهجرة والتوطين، مراجعة وتقديم: منذر الشرعالمؤسسة العربية للدراسات و النشر، ٢٠٠٧، ص ٥٢.

(٣٠) المثال التاريخي على ذلك هو نقل الصناعات إلى حيث يوجد الفحم و هذا بسبب ارتفاع تكاليف نقل الطاقة.

(٣١) تعرف القدرة الاستيعابية للاقتصاد على أنها: قدرة هذا الاقتصاد على استيعاب رأس المال استيعابا مثمرا. ولدولة نفطية تعرف على أنها قدرة هذا البلد على التخلص من العائد النفطي بحيث ينعدم تكوين أي فائض. للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: صلاح الدين الصيرفي، الطاقة الاستيعابيةو الطلب على العائد وعرض النفط، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، المجلد ٠٧، العدد ٠٢، ١٩٨١، ص ص ٦١-٨٢.

(٣٢) تعتبر تجربة النرويج تجربة رائدة في هذا المجال، يمكن الرجوع إلى: ستيفن بارنت، رولاندو أوسووسكي، مالذي يرتفع (لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، التمويلو التنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس ٢٠٠٣. بن إيفرت وآخرون، إدارة الثروة النفطية، التمويل و التنمية، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

(٣٣) قامت شركة سابك السعودية بالاندماج مع شركة DSM و أصبحت سابك المنتج رقم واحد لمنتج: PEAPP.

(٣٤) تسعى المملكة العربية السعودية لتنفيذ هذه الإستراتيجية حاليا، أنظر: عادل محمد فقيه، العناصر الأساسية لتنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٩- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٥) فنلندا: شركة نوكيا وحدها مسئولة عن ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

- صادرات اليابان سنة ٢٠٠١ بلغت ١٨٠ مليار دولار.
- صادرات ماليزيا سنة ٢٠٠٠ بلغت ٦٠ مليار دولار.

(٣٦) تقوم الإستراتيجية اليابانية للتنمية الاقتصادية على: تحقيق هدف التصنيع، تلعب الحكومة دورا نشطا في تعزيز التنمية، تعزيز اقتصاد السوق مسألة تحتاج إلى وقت. ينظر: المرجع نفسه، ص ٤١٣.

(٣٧) أتخذ الفرنسيون في بداية الثمانينات عدة خطوات لحماية صناعة أجهزة الفيديو لديهم ضد هجوم الإستيرادات اليابانية الرخيصة، كما أن كل الدول المتقدمة استخدمت الحماية والدعم استخداماً واسعاً خلال مراحل سابقة من مراحل تنميتها

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الصناعية. للمزيد يمكن الرجوع إلى: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦.

(٣٨) سياسة الصين حالياً المتمثلة في تخفيض عملتها مقابل الدولار الأمريكي لزيادة تنافسية صادراتها.

(٣٩) كادت شركة صافو لاالسعودية أن تفلس لو لا التدخل الحكومي لحمايتها وبفضل هذا الدعم وجدت لنفسها مكانة في السوقو هي الآن تصدر منتجاتها إلى (٢٠) دولة.

(٤٠) تتشكل الصناعات الناجحة غالبا على هيئة تجمعات مثل: وادي السيلكون وبنغال ور.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com